

الجمهورية التونسية

مجلس نواب الشعب

تقرير لجنة المالية والتخطيط والتنمية

حول

مشروع قانون

يتعلق بالموافقة على اتفاق القرض المبرم في 22 أبريل 2017

بين الجمهورية التونسية والبنك الدولي للإنشاء والتعمير لتمويل

مشروع التصرف المندمج في المناطق الأقل نموا

(2017 / 53)

تاريخ إحالة المشروع على المجلس: 2017 / 05 / 24

الوثائق المرفقة بالمشروع:

* وثيقة شرح الأسباب،

* اتفاق القرض.

تاريخ انتهاء الأشغال: 2017 / 06 / 15

رئيس اللجنة: منجي الرحوي

مقرر اللجنة : شكيب باني

نائب الرئيس: سامي الفطناسي

المقرر المساعد: سامية عبو

المقرر المساعد: الهادي بن ابراهيم

نظر اللجنة

لجنة المالية والتخطيط والتنمية
تاريخ إحالة المشروع على اللجنة: 5 جوان 2017
جلستي اللجنة : 08 جوان 2017 و 15 جوان 2017 القرار : الموافقة بأغلبية الحاضرين (7 مع - 1 محتفظ) تاريخ إنهاء الأشغال: 15 جوان 2017 رئيس اللجنة : المنجي الرحوي المقرر : شكيب باني

أولا . تقديم المشروع:

أبرمت الحكومة التونسية مع البنك الدولي للإنشاء والتعمير بواشنطن بتاريخ 22 أبريل 2017 اتفاق قرض يتعلق بالمساهمة في تمويل مشروع "التصرف المندمج في المناطق الأقل نموا" بمبلغ قيمته 93.1 مليون أورو أي ما يعادل 242 مليون دينار تونسي.

- أهداف البرنامج:

تماشيا مع الدستور التونسي الذي يدعو إلى تكريس اللامركزية والإدارة التشاركية للموارد، يهدف مشروع "التصرف المندمج في المناطق الأقل نموا" لتحسين التصرف المندمج في المشاهد والفضاءات الطبيعية وإتاحة الفرص الاقتصادية للمجتمعات الريفية المستهدفة في مناطق الشمال الغربي والوسط الغربي لتونس وذلك من خلال تعزيز المنهج المتكامل لتنمية المشاهد الطبيعية من أجل تحفيز النشاط الاقتصادي وتطوير سبل العيش والتشغيل والمسائل المرتبطة بالنوع الاجتماعي. كما يعمل على تحسين الإنتاجية الفلاحية وتعزيز التنوع البيولوجي والمساهمة في التخفيف من حدة تغير المناخ والتكيف معه، وتحسين توفر المياه وجودتها.

وسيعالج المشروع المسائل المتعلقة بالصعوبات التي يواجهها التزويد المستدام والإنتاج والطلب أو الوصول إلى الأسواق من خلال:

- تشجيع التخطيط التشاركي المتكامل من القاعدة إلى القمة لتنمية المشاهد الطبيعية،
- تحديد فرص الإنتاج لزيادة النشاط الاقتصادي المحلي وتشغيل القوى العاملة، فضلا عن زيادة مستويات دخل الأسر الفقيرة،
- تعزيز الوصول إلى الأسواق المتواجدة وأسواق جديدة ذات قيمة مضافة أعلى.

- منطقة تدخل المشروع

يهم المشروع 8 ولايات وهي بنزرت وباجة وجندوبة وسليانة والقصرين وسيدي بوزيد والكاف والقيروان وقد تم تحديد مناطق التدخل وفق معايير بيئية واقتصادية واجتماعية كما يلي:

- تمثيلية النظم الإيكولوجية الغابية والرعية،
- الإمكانيات الإنتاجية والبيئية،
- هشاشة النظم البيئية،
- الإنتفاع من استعمال الموارد،
- الضعف الإقتصادي والإجتماعي للمنتفعين والمستغلين باعتماد مؤشرات: معدل الفقر، مؤشر التنمية الجهوية، الوصول للمياه الصالحة للشرب، معدل البطالة، متوسط الدخل،
- وجود تنظيم للسكان على غرار المجامع والتعاونيات.

من بين المستفيدين المباشرين من المشروع نذكر المجتمعات المحلية التي ستشارك في التصرف في موارد الغابات والمراعي صلب المساحات الطبيعية المستهدفة، وستستفيد اقتصاديا من زيادة القيمة المضافة للمنتجات كنتيجة منتطرة لتدخل المشروع.

وتمثل هذه المجتمعات حوالي 250000 عائلة ريفية أي حوالي 1.5 مليون نسمة. وتشكل النساء 51 بالمائة من هؤلاء المستفيدين المباشرين، ويبلغ عدد الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و35 عاما (نحو 33 بالمائة) أي حوالي 500 ألف شخص. ومن المتوقع أن يشمل المستفيدون المباشرون المنتجين، والمؤسسات الصغرى والمتوسطة، ومنظمات المنتجين، والعمال في القطاعات الفلاحية في المناطق المستهدفة.

- عناصر المشروع والنتائج المنتظرة:

تتمثل أهم عناصر المشروع في :

العنصر 1: بناء القدرات من أجل التصرف المستدام في الموارد الفلاحية والغابية والرعية

- جرد غابات الزياتين،
- جرد الغابات والمراعي وسباسب الحلفاء،
- اعداد برامج التهيئة الغابية والرعية وسباسب الحلفاء،
- اعداد مخططات تنمية تشاركية وانجازها،
- مراجعة مجلة الغابات،

- تحسين الجانب المؤسسي للتصرف المستديم بالغابات،
- دعم البحث العلمي في المجال الغابي والرعي وتنمية قطاع الزياتين بتونس.

العنصر 2: تشجيع الاستثمارات الجهوية المستدامة

- دعم سلاسل القيمة المضافة والمبادرة الخاصة في مجال الاستثمار والتحويل واحداث روابط بين المنتجين والسوق (alliances productives) وذلك بمنح امتيازات مالية لدعم تنفيذ ممارسات زراعية مستدامة بما في ذلك: (أ) زراعات الزيتون (ب) تقنيات إدارة خصوبة التربة (ت) تربية الماشية وتنويعها (ج) إعادة التشجير (ح) مسار التجدد الطبيعي (خ) إعادة تأهيل النباتات الطبية والعطرية (هـ) تقليم الغابات مع إدخال النشاط الوقائي ضد الحرائق في الغابات وحماية التنوع البيولوجي (و) أنشطة إصدار الشهادات للغابات والمراعي.

- دعم البنية التحتية بمناطق المشروع وذلك بمنح امتيازات مالية لدعم الاستثمارات التي تهدف إلى تعزيز الفرص الاقتصادية ولا سيما تعبئة وتحسين الموارد المائية ودعم المناطق المعزولة.

- دعم الانتاج الغابي والرعي والفلاحي بمناطق المشروع وانجاز الأشغال الغابية والرعية على مساحة تقارب 100 ألف هكتار مع تهيئة سباسب الحلفاء وانجاز أشغال التهيئة وتهيئة الحدائق الوطنية والمحميات الطبيعية،
- ابرام اتفاقيات التصرف التشاركي مع المتساكنين المحليين،

العنصر 3: التصرف والتسيير والمتابعة والتقييم

- تعزيز القدرات المالية والفنية لوحدة إدارة المشروع على الصعيد الوطني وقدرات الوحدات الجهوية.

• النتائج المنتظرة

- 100 ألف هك على الأقل من المساحة يشملها التصرف المندمج للمشاهد.
- 350 على الأقل تنظيمات ريفية ومؤسسات صغرى ومتوسطة للمنتجات الفلاحية والغابية والرعية المختارة ضامنة الوصول للمشتري والأسواق.
- 20 بالمائة على الأقل من المنتفعين والمستفيدين يبدون انطباع جيد حول تنفيذ وتطبيق عناصر المشروع موزعين حسب الجنس والسن بين 15 و 35 سنة،
- قاعدة البيانات المعرفية للتخطيط للموارد الزراعية والطبيعية معدة،
- 25 مخطط تنمية مندمج معد مصادق عليه وقابل للتنفيذ،
- تنمية 50 رابطة إنتاجية حسب المعايير المحددة،
- 80 منظمة من المجتمع المدني والشركات الصغرى والمتوسطة مكونة وتحضى بالتكوين والإحاطة،
- انتهاء الاعداد للإطار المؤسسي للفلاحة والغابات،
- الإطار القانوني للغابات منقح،
- 80 ألف هك على الأقل يتصرف فيها حسب مخططات التصرف المشترك،
- 30 بنية تحتية منجزة بدعم من المشروع،
- 40 مخطط عمل لروابط منتجة مدعم من قبل المشروع،
- 4 سلاسل القيمة المضافة مدعمة من قبل المشروع،
- مناطق غابية يتصرف فيها حسب مخططات تصرف مندمج حوالي 50 ألف هكتار.

• رزمانة الإنجاز

ينتظر أن ينطلق المشروع في غضون سنة 2017 ويدوم الإنجاز 6 سنوات. وستكلف الإدارة العامة للتمويل والاستثمارات والهيكل المهنية بتنفيذه بالتعاون مع:

- الإدارة العامة للغابات
- الإدارة العامة للإنتاج الفلاحي
- 8 مندوبيات جهوية للتنمية الفلاحية (بنزرت وباجة وجندوبة والكاف وسليانة والقصرين والقيروان وسيدي بوزيد)

• كلفة المشروع ومساهمة البنك في تمويله

تبلغ كلفة المشروع حوالي 269 مليون دينار تونسي وسيساهم البنك الدولي في تمويل المشروع بقرض يبلغ 93.1 مليون اورو اي حوالي 242 مليون دينار حسب الشروط التالية:

-نسبة الفائدة:متغيرة (0.94 %).

-مدة السداد :32.5 سنة بما فيها 6 سنوات امهال.

-عمولة التعهد:0.25% سنويا على المبلغ غير المسحوب من القرض بمفعول يبدأ بعد 120 يوما من تاريخ توقيع اتفاقية القرض.

-عمولة الافتتاح :0.25% من مبلغ القرض تخصم مباشرة حال دخول القرض حيز النفاذ.

ثانيا . أعمال اللجنة:

نظرت لجنة المالية والتخطيط والتنمية في مشروع هذا القانون في جلستها المنعقدة بتاريخ 08 جوان 2017، وذلك على ضوء ما ورد عليها من بيانات بوثيقة شرح الأسباب ونص الاتفاقية.

وخلال النقاش، ثَمَّن أغلب النواب أهداف المشروع خاصة في ما يتعلق بتحسين الانتاجية الفلاحية وتعزيز التنوع البيولوجي والمحافظة على البيئة من خلال التخفيف من حدة المناخ والتكيف معه، إضافة إلى أنَّ هذا المشروع يهم خاصة الفئات الأكثر تهميشا وفق مؤشرات التنمية الجهوية والفقر والبطالة.

في حين اعتبر بعض النواب أنَّ هذا التمويل موجه إلى دعم الميزانية وليس إلى مشروع التصرف المندمج، حيث أنَّ عناصر المشروع وأهدافه غير واضحة، كما أنَّ نتائجه غير قابلة للتعبير . وتم اقتراح الاستماع إلى الجهات المعنية لتقديم البرنامج بكل دقة.

هذا ولاحظ أحد النواب أنه تم اعتماد مقارنة النوع الاجتماعي في تحديد المستفيدين المباشرين من المشروع، حيث أنَّ أغلب المنتفعين هم نساء وشباب تتراوح أعمارهم بين 15 و35 سنة ، واستحسن ذلك لأنه من شأنه ترسيخ مبادئ الجندرة .

وبخصوص الشروط المالية للقرض، اعتبر النواب أنَّها ميسرة وتفاضلية ولا مثيل لها مقارنة بقروض أخرى. كما أكدوا على أهمية وضخامة هذا المشروع من حيث المبلغ ومناطق التدخل التي تتمثل في 8 ولايات.

غير أنَّ أحد النواب اعتبر أنَّ شروط القرض غير تفاضلية خاصة في ما يتعلق بعمولة التعهد المحددة بـ 0.25 % سنويا على المبلغ غير المسحوب من القرض.

بينما أكد نائب آخر أن الغاية من اعتماد هذه العمولة هي تحفيزية بالأساس، وذلك حتى لا يتم التأخير في صرف الأموال. كما أكد أنَّ هذا القرض خاضع للتدقيق من هيئة الرقابة العامة للمالية ورقابة مجلس نواب الشعب ومحكمة المحاسبات.

ثالثا . توصيات اللجنة:

توصي اللجنة بـ:

- مزيد توضيح وثيقة شرح الأسباب حتى تكون متناسقة مع ما جاء في نص الاتفاقية خاصة في ما يتعلق بمجالات صرف هذا القرض،
- مدّ المجلس بنص الاتفاقية باللغة العربية،

رابعا . قرار اللجنة:

قررت لجنة المالية والتخطيط والتنمية الموافقة على مشروع هذا القانون بأغلبية الحاضرين.

المقرر المساعد

الهادي بن ابراهيم

رئيس اللجنة

المنجي الرحوي